وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البصرة

كلية الإدارة والاقتصاد

تحليل واقع النمو الاقتصادي في العراق للمدة(2003- 2020)(*)

أ.د سامي عبيد التميمي

قسم الاقتصاد/كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة البصرة

م. بيداء رزاق حسين

قسم الاقتصاد/كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة البصرة

(*) بحث مستل من أطروحة دكتوراه.

المستخلص

يعد النمو الاقتصادي في العراق من النوع المتقلب ؛ نظراً لاعتماده بشكلاً كاملاً على استخراج وتصدير سلعة استراتيجية واحدة (النفط) والتي تتعرض باستمرار إلى تقلبات أسواق النفط العالمية، أدى هذا الاعتماد إلى جانب الصراعات المتكررة والتوترات السياسية وأزمة جائحة (كوفيد – 19) إلى إعاقة النمو الاقتصادي المستدام في العراق، وبخلاف الثروة النفطية؛ يبدو العراق بلد هش وضعيف الدخل في جوانب مختلفة، ولن يكون قادراً في المستقبل على مواصلة الاعتماد على النفط للحفاظ على المستوى المعيشي اللائق .

ABSTRACT

Economic growth in Iraq is of a volatile type; Given its complete dependence on the extraction and export of one strategic commodity (oil), which is constantly exposed to fluctuations in global oil markets, this dependence, along with recurrent conflicts, political tensions and the (Covid-19) pandemic crisis, has impeded sustainable economic growth in Iraq, unlike oil wealth; Iraq appears to be a fragile and low-income country in various aspects, and it will not be able in the future to continue relying on oil to maintain Adequate standard of living.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي المستدام، العراق ، تقلبات أسواق النفط .

Keywords: Sustainable economic growth, Iraq, fluctuations in oil markets.

المقدمة:

إن قوى الجذب التي يمتلكها العراق يمكن ان تجعله نموذجاً تنموياً مميزاً، فهو يمثل فرصة تاريخية يمكن إن تتحول إلى قصة نجاح استثنائي، كما في العديد من دول العالم، إذ إن الازمات يمكن إن تصنع التغيير إن لم نقل المعجزات، بما تمثله من ديناميات محفزة للنهوض، وخلال المدة (2003-2020) عانى الاقتصاد العراقي من عدم الاستقرار السياسي وتقلب أسعار النفط ، مما أدى إلى تقلب النمو الاقتصادي، وخلال هذه المدة المضطربة ساعدت ثروة العراق النفطية على بناء اقتصاد هش، وعلى الرغم من ارتفاع العوائد المالية المتحققة خال السنوات الماضية نتيجة ارتفاع اسعار النفط الا انها لم تستغل بالشكل الأمثل مما أدى الى الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع النفطي مقابل اهمال القطاعات الاقتصادية غير النفطية.

اولاً: مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في الاختلال الكبير الذي يعانيه الناتج الحقيقي في الاقتصاد العراقي نتيجة لما يتصف به من الريعية واختلال الهيكل الانتاجي واعتماده على الاستيرادات لسد النقص الحاصل في العرض السلعي.

ثانياً: فرضية البحث: يتطلق البحث من فرضية مفادها ان ضعف أداء القطاعات الاقتصادية غير النفطية جعل من الإيرادات النفطية تستحوذ على نسبة بالغة التأثير في الموازنة العامة للدولة طيلة مدة الدراسة.

ثالثاً: أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تناول موضوع النمو الاقتصادي ودوره في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة وتحليل اتجاه الناتج المحلي الإجمالي وتكوين وتراكم رأس المال الثابت فضلاً عن مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في بيئة الاقتصاد العراقي.

رابعاً: هدف البحث: يهدف البحث الى تحديد مؤشرات النمو الاقتصادي وتحليلها في العراق، والتعرف على دور الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوينه على النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي.

المبحث الأول

مفهوم النمو الاقتصادي وطرق قياسه

أولاً : مفهوم النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية وأكثرها دلالة على الأداء الاقتصادي الكلي، فالنمو الاقتصادي يعبر عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع، وعلى أساسه يتم قياس مدى نجاح الحكومات أو أخفاقها، فهو المرأة العاكسة للنشاط الاقتصادي، ولأهمية النمو الاقتصادي وأثره في قوة الدول في معترك الحياة الدولية كان لابد من وضع تعريف دقيق له .

يعرف Pull Samuelsson النمو الاقتصادي بأنه توسع أجمالي الناتج المحلي المتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد أو الناتج القومي لدولة ما . بمعنى اخر يحدث النمو الاقتصادي عند تحول إمكانات الإنتاج للدولة نحو الخارج (ساموبلسون،2006: 679) ، كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه المتغير الكلي الذي يقيس التغيرات الكميه للطاقة الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد وكلما كان زيادة استغلال هذه الطاقة أدت إلى زيادة كميات السلع والخدمات التي تلبي الحاجات العامة للمجتمع (جوارتيني&استروب،1999: 581) ، وينبغي ان لا نغفل معدل النمو المرغوب والمطلوب لدى المجتمع ، وبصورة عامة فان المعدل المرغوب هو ذلك المستوى الذي يفوق معدل النمو السكاني، غير ان هناك معايير فرعية تساعد على اختيار المعدل المناسب منها مثلاً:- (الافندي،47:2012)

– محاكاة نظام اقتصادي اخر في اختيار المعدل وفق انجازات هذا النظام خلال فترة ماضية وبالسبة للدول النامية فان المعدلات المرغوبة تتراوح بين (5%–10%).

– مقارنة متوسط دخل الفرد بين الدول وهنا ينبغي الانتباه ان معدل النمو في الدول المتقدمة غالباً يكون منخفضاً غير ان هذا لا يعني ضعف كفاءة النظام في هذه الدول، في حين يكون الوضع مختلفاً بالنسبة للدول النامية والأقل نمواً الذي يتطلب معدلات مرتفعة .

– حجم التكاليف الاقتصادية التي يستطيع المجتمع تحملها من اجل تحقيق المعدل المرغوب للنمو مثلا مدى استعداد المجتمع للتضحية بالاستهلاك الحاضر او تحمله لمخاطر التضخم مقابل تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي.

– التأكد من ان اختيار معدل مرتفع للنمو مصدره تنوع مصادر الدخل او الناتج وليس ناجماً عن اسهام قطاع واحد كالنفط او بسبب التوسع في إنتاج السلع العسكرية على حساب السلع والخدمات الاستهلاكية فالنمو المدفوع بقطاع رئيس واحد لا يضمن تحسين مستوى المعيشة والرفاه للمواطنين.

ومن خلال تلك المفاهيم يتضح هناك جدليتين مهمتين في منهجيه النمو الاقتصادي وهما:-

1. ان النمو الاقتصادي لا يمثل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي فقط بل لابد ان يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي اي ان معدل النمو الاقتصادي لابد وان يفوق معدل الزيادة في عدد السكان في الامد الطويل .
2. ان زيادة دخل الفرد ليست الزيادة نقدية فحسب وأنما تكون زيادة حقيقيه وهذا من خلال أستبعاد أثر التغيير في قيمة النقود (القوه الشرائية للعملة) .

كما ينبغي ان تكون هذه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ممتدة لمدة طويله من الزمن وليس لمدة قصيرة عابرة، وبالاعتماد على ذلك فإن النمو الاقتصادي ظاهرة كمية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد خلال فتره زمنية معينه عادة ما تكون سنه، لذا *يرى Kuznets Simon* النمو الاقتصادي بأنه أرتفاع طويل الأجل في أمكانات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان ، هذه الامكانات المتنامية تستند إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والايديولوجي المطلوب لها(Geledan,2001:123) ، ومن خلال المفهوم نميز بين السمات التالية:

أ. التركيز على النمو طويل الأجل ومن ثم النمو المستدام وليس عابرا .
ب. ضرورة وجود تكيف مؤسسي وإيديولوجي، ليظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النمو.

وللحكم على مدى الاستمرارية والاستدامة، يمكننا امعان النظر في تقرير أعدته لجنة النمو والتنمية بعنوان استراتيجيات النمو المستديم والتنمية الشاملة (2008)[*]، إذ عرف النمو المستدام بأنه "معدل سنوي لنمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يبلغ او يفوق(7%) لمدة ربع قرن او أكثر"، إذ لاحظت ان مثل هذه المعدلات المرتفعة للنمو تؤهل الدول لمضاعفة حجم اقتصاداتها تقريبا في كل عشر سنوات[1]، ويوجد ثلاثة عشر اقتصادا حقق بالفعل النمو المستدام خلال الفترة (1950-2005)[**]، فهناك من رأى ان هذه الحالات عبارة عن وقائع يصعب تفسيرها ولا يمكن تكرارها، الا ان الواقع ؛ بين احتمال انضمام اقتصادات اخرى إلى هذه الحالات في المستقبل القريب وعلى رأسها الهند وفيتنام[***] .

(*) ضمت لجنة النمو والتنمية آراء 19 عضو معظمهم من الدول النامية واثنين من كبار الأكاديميين في مجال النمو والتنمية وهما: روبرت سولو ومايكل سبنس، تضمن التقرير أفضل الآراء الموجودة حول السياسات والاستراتيجيات التي يركز عليها النمو الاقتصادي السريع والمستمر وجهود تخفيض أعداد الفقراء، وذلك انطلاقا من الدروس المستخلصة من تجارب الدول التي حققت نجاحا في تحقيق النمو منذ الحرب العالمية الثانية، وذلك لتقديم نتائج هذا الجهد إلى قادة البلدان النامية.

1.The Word Bank, Commission on Growth and Development, The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development, Washington, 2008, p1.

(**)الدول هي : الصين ، سنغافورة ، اليابان، كوريا الجنوبية ،ماليزيا، هونج كونج ، اندونيسيا، عُمان ، مالطا ، تايوان ،البرازيل ،بتسوانا ،تايلندا .

(***) حسب توقعات صندوق النقد الدولي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للهند وفيتنام في 2016 يمكن اعتبارهما من اقتصادات النمو المستدام.

ومن خلال ما سبق يمكن استنتاج الملاحظات ادناه :-

– يتميز النمو المستدام بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بنسبة تفوق (7%) سنويا، واستمرارها لمدة زمنية طويلة تفوق العقدين من الزمن ، وهو ما اصبح ممكنا باستغلال الانفتاح المسجل في الاقتصادات العالمية والذي يسمح باستيراد التقنيات والافكار والمعرفة الفنية ، كما يشكل منفذا يوفر سوقا واسعة ومرنة لتصريف المنتجات ويتيح مجال التخصص في منتجات ذات قيمة مضافة عالية ترفع من حجم الصادرات.
– تدل هذه الحالات على امكانية تحقيق النمو المستدام في العديد من الاقتصادات الأخرى في المستقبل ، فالعملية ليست بالمستحيلة وانما تتطلب البحث في الاستراتيجيات التي مكنت هذه الدول من تحقيقه.
– لا يتحقق النمو المستدام تلقائيا لأنه يتطلب التزام طويل الاجل من جانب صانعي السياسات الاقتصادية والقيادات السياسية ، بحيث يتم متابعة هذا الالتزام بشكل دائم وبأسلوب تفكير علمي ويتسم بالمرونة.
– ان تحقيق النمو المستدام ليس امرا سهلا ، فلو كان كذلك لكانت حالات النجاح كثيرة ، حيث تسعى بعض الاقتصادات من اجل الانطلاق في النمو والبعض الاخر يخفق في ذلك ، وفي المقابل تنمو اقتصادات اخرى بسرعة لكن مستوى نموها يتوقف عند حد معين.
– ان النمو المستدام ليس غاية في حد ذاته مالم يحقق اهداف اخرى مهمة للأفراد والمجتمع كمحاربة الفقر ، واتاحة فرص العمل ، وزيادة الدخول الحقيقة والمساهمة في توفير الخدمات العامة كالتعليم والصحة ، فتاريخ الفكر الاقتصادي لم؛ يظهر اي سبيل اخر حقق هذه الاهداف من دون نمو اقتصادي .
تقودنا الملاحظة الاخيرة إلى وضع النمو المستدام من اولويات الاهداف عند رسم السياسات الاقتصادية باعتباره معنيا على تحقيق اهداف التنمية، وشرط ضروري وان كان غير كاف لتحقيق التنمية المستدامة ، وتتمثل أنماط النمو الاقتصادي في اربع حالات :

1.النمو السالب : اي نمو يتناقص عبر الزمن . **3.** النمو المتزايد : اي نمو يتزايد عبر الزمن

2.النمو الثابت : اي نمو منتظم عبر الزمن. **4.** النمو المتناقص : أي نمو يتناقص عبر الزمن

ومن خلال ما تقدم يمكن تقديم تعريف شامل للنمو الاقتصادي والمتمثل في " الزيادة المستمرة لكمية السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد من أجل تحقيق الرفاهية لدى أفراد المجتمع، شرط ان تكون الزيادة حقيقيه وليست نقدية (قيمة أسمية) وان تكون الزيادة على المدى الطويل"، كما انه يتطلب التزام من قبل الحكومات وأصحاب القرار متابعة هذا الالتزام بأسلوب علمي مستمر .

ثانياً: قياس النمو الاقتصادي: هناك عده طرق لقياس النمو الاقتصادي سنتناولها بالتفصيل كما يلي:-

1. الناتج الحقيقي: يعبر عن الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، والذي يتم حسابة من خلال التغيير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساس ، الا ان هذا المقياس لم يلقى قبولا ، نظرا لان الزيادة في الدخل القومي لا يعني نموا اقتصاديا عند زيادة عدد السكان بمعدل كبير ،ونقص الدخل القومي لا يعني بضرورة هناك تخلف في حالة معاكسة للسكان(صولو،2000: 301) ويقسم إلى :-

أ. نصيب وحده العمل(ساعة عمل) من الإنتاج الكلي إذ يسهم هذا النوع من المقاييس في تقدير المعدل الحقيقي للنمو الاقتصادي من خلال ارتباطه بالإنتاجية المتوسطة للعامل، الذي يسمح لنا بمزج عنصر العمل مع العناصر الإنتاجية الأخرى على دالة الإنتاج بحيث يمثل عنصر العمل انعكاسا لمدى كفاءه القوى العاملة وكذلك انعكاس لمدى التغيير الكمي والنوعي في تكوين الرأس المال المستخدم، فضلا عن المساهمة في التحسين الفني والتكنولوجي، بمعنى اخر كلما أرتفع المعدل الذي ينمو به نصيب وحده العمل من الإنتاج الكلي ، أدى ذلك إلى أرتفاع المعدل الذي تنمو به الإنتاجية ، ومن ثم تحقق نمو اقتصادي (تودارو، 2006 : 67).

ب. الدخل القومي الكلي المتوقع : يعتمد في أحتساب هذا الدخل على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خاصة الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة معطلة.

2. معدل النمو البسيط: يقاس النمو الاقتصادي باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط كنسبة مئوية، ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة وكما يلي (Blanchard , 2001 :340) .

$$\text{معدل النموالبسيط} = \frac{\text{الناتج القومي الحقيقي في العام الحالي} - \text{الناتج القومي الحقيقي في العام السابق}}{\text{الناتج القومي الحقيقي في العام السابق}} \times 100$$

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو للدخل بين فترتين متتاليتين وكلما أرتفع معدل النمو الاقتصادي كان له أثر ايجابا على المستوى المعيشي للمجتمع ، بشرط وجود عدالة في توزيع الدخل القومي على شرائح المجتمع.

3. معدل النمو المركب: يقيس معدل النمو السنوي للدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا وتوجد طريقتان لحسابه ، طريقة النقطتين وطريقة الانحدار. على وفق لطريقة النقطتين تعطى الصيغة التالية :- (Darin,2007:82)

$$Y_{N=(1+CM_C)^N}$$

$$CM_c = \sqrt[N]{\frac{Y_N}{Y_0}} - 1$$

CMc معدل النمو المركب . N: الفرق بين عدد السنوات أول واخر سنه في الفترة .

Y_0: الدخل الحقيقي لسنه الأساس . Y_N : الدخل الحقيقي لأخر الفترة (N) .

اما طريقه الانحدار فصيغتها كما يلي : $\ln Yt = A + CMct$

$$CMct = \ln Yt - A$$

حيث ان $\ln Yt$ اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة (t)، A ثابت، $CMct$ معدل النمو المركب في السنة t ، T الزمن .

4. معادلـه "singer"(Jones , 2008 : 118) وضـع singer عـام 1952 معادلـه النمـو الاقتصـادي كالتالي:- $D = SP - R$

حيث ان(D) هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد ، و(S) معدل الأدخار الصافي، و(p)إنتاجية رأس المال (إنتاجية الإستثمارات الجديدة) ،(R) معدل نمو السكان .

وحسب Singer فإنه افترض قيم عددية لهذه المتغيرات بحيث قدر S=6%، P = 0.2% ،R=1.25%، فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو(D=-0.5) الا ان هذه التقديرات لا تتماشى مع الوضع السائد في الدول النامية، مما أدى ذلك إلى ظهور معدل سلبي للنمو ومن ثم عدم صلاحية هذه المعادلة في ظل الظروف السائدة في مثل هذه الدول وهذا يقلل من الاعتماد عليها في قياس النمو الاقتصادي.

5.المعدلات النقدية للنمو: هي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي تعود معظمها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم، أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجري على هذه التقديرات تلافيا للملاحظات السابق ذكرها، فضلا عن ذلك هناك سلبيات أخرى خاصة عند الدراسات الدولية المقارنة، وهي تلك الخاصة بالأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول عند إجراء التقديرات الخاصة بها، وقد دفعت هذه المشاكل المختصين بمحاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع دول العالم، مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة. ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المعدلات النقدية للنمو كما يلي(معروف،2005: 77) :-

أ. **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** عادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة.

ب. معدلات النمو بالأسعار الثابتة: عندما لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل على سبيل المثال، يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم، و ذلك بالاعتماد على سنة مرجعية تدعى سنة الأساس.

ج. معدلات النمو بالأسعار الدولية: عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية، نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لأخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم إلى ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما تكون بالدولار الأمريكي ثم تحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها.

6. المعدلات العينية للنمو: وهو من أكثر المعايير استخدما" لدى الاقتصاديين، لأنه يتميز بمصداقية قياسه، وتستخدم مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، إذ تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها مع معدلات نمو السكان، ولعدم دقة المقاييس النقدية في مجال الخدمات، كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية؛ كعدد الأطباء لكل ألف نسمة، ونصيب الفرد من السلع الغذائية وغير ذلك، وهذا ما تستدل علية مقاييس التنمية البشرية في قياس HDI "Human Development Index" من خلال المؤشرات المختلفة .

وبرأي الباحثة، ان أفضل مقياس للنمو الاقتصادي هو الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic product)المعبر عنه بالأسعار الثابتة لسنة معينة حتى يتم المقارنة بين القيم بشكل صحيح وبذلك يمكن حساب معدل النمو الاقتصادي من خلال ما يلي :-

$$Growth(GDP_r^t) = \frac{GDP_r^t - GDP_r^{t-1}}{GDP_r^{t-1}} \times 100$$

حيث يمثل GDP_r^t الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة t .

المبحث الثاني

مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق(2003- 2020)

عانى الاقتصاد العراقي خلال المدة (2003–2020) من عدم الاستقرار السياسي وتقلب أسعار النفط ، مما أدى إلى تقلب النمو الاقتصادي، وخلال هذه المدة المضطربة ساعدت ثروة العراق النفطية على بناء اقتصاد هش[*]، ان ضعف مؤسسات الدولة في العراق على ادارة البلد في مختلف المجالات وتراجع قدرتها على فرض هيبة الدولة، فضلا عن الفشل الكبير في تقديم الخدمات وتحقيق الاستقرار المطلوب تسبب في هشاشة الدولة العراقية وحصولها على موقع متأخر في المؤشر إذ حصل العراق على درجة (95.9%) لعام 2020، وان كان قد شهد نوع من التحسن عن السنوات السابقة إذ كانت الدرجة (111.4) لعام2007 لكن لا يرقى هذا التحسن للمكانة التي تؤهله لان يكون ضمن الدول الأقل هشاشة في المؤشر، خاصة وأن الكثير من مؤشرات الدولة الأكثر هشاشة موجودة بقوة في بنية الدولة، كما في الشكل التالي.

شكل (1) درجة مؤشر الهشاشة للاقتصاد العراقي للمدة(2020- 2006)

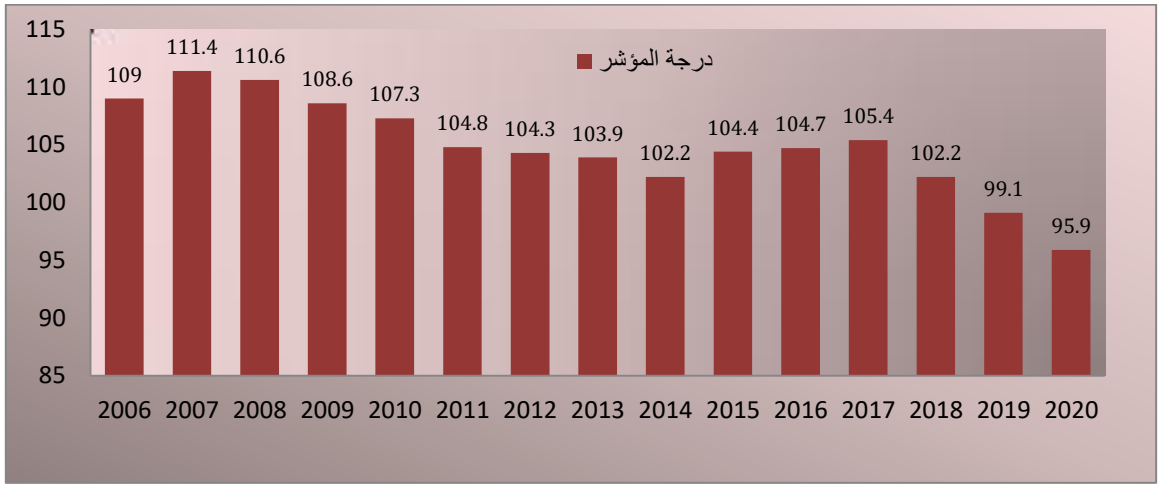

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المتاحة في الموقع:

https://www.fragilestatesindex.org/indicators

(*) ان مؤشر الدولة الهشة (FSI) هو تصنيف سنوي لـ 178دولة، بناء على الضغوط المختلفة التي تواجهها والتي تؤثر على مستويات هشاشتها، ويعتمد المؤشر على النهج التحليلي لأداة نظام تقييم النزاعات(CAST) التابع لصندوق السلام، وتختلف الدول في موقعها في مؤشر الدولة الهشة اعتمادا على قدرتها على تحقيق المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي تشمل على: اولاً – المؤشرات الاجتماعية (الضغوط الديموغرافية ،الحركة الهائلة للاجئين والمشردين ،الانتقام، هجرة الكفاءات)،ثانياً- المؤشرات الاقتصادية(التنمية الاقتصادية غير المتوازنة، التدهور الاقتصادي)،ثالثاً-المؤشرات السياسية(تجريم او نزع شرعية الدولة، التدهور التدريجي للخدمات العامة، الانتهاك الواسع لحقوق الانسان، صعود النخب المنقسمة، تدخل الدول الأجنبية بالدولة)، ومن الجدير بالذكر ان بيانات موقع مؤشر الدول الهشة تبدأ من عام 2006 ولجميع الدول، لذا اقتضى التنويه بعدم توفر بيانات العراق لعام 2003و2004و2005.

.وللمزيد من التفاصيل راجع المصدر:-

https://www.fragilestatesindex.org/indicators

وللتعرف أكثر سنتناول مؤشرات النمو الاقتصادي بالتفصيل وكالاتي:-

أولاً: مؤشر الناتج المحلي الإجمالي .

يعد الناتج المحلي الإجمالي GDP[**] او الناتج الحقيقي من اهم المؤشرات الاقتصادية للبلد والتي تقيس مدى التطور الحاصل في مستوى النشاط الاقتصادي، وفي الوقت نفسه أداة لتقويم الأداء للاقتصاد وتتبع مسار نموه ومقدار النمو المحتمل الذي يتأثر بالنمو الحقيقي للطلب بمرور الوقت، ويعد تقدير الناتج المحتمل والذي يمكن تعريفه على انه مستوى الناتج المحلي الإجمالي الذي يستطيع الاقتصاد تحقيقه إذا تم استخدام عوامل الإنتاج (العمالة ورأس المال) بالحد الأقصى دون التسبب في ضغوط على الأسعار(Geraldine,2001:3)، مدخلا اساسياً في النقاش حول توقعات وامكانيات النمو في الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

لقد تم تقدير الناتج المحتمل لقياس الفجوة بين الناتج الحقيقي والمتوقع لغرض معرفة مدى التطابق والانحراف لقيم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقية عن المخططة بوصفها مؤشرات لقياس النمو الاقتصادي في البلد، ويمثل متغير فجوة الموارد Gap Output الفارق بين مستويات الناتج المحلي الحقيقي ومستويات الناتج المحتمل الوصول اليه Output Potential، فيما يشير إلى مستوى توظيف الموارد في أي دولة، وتغير فجوة الناتج يحصل في اتجاهين : الاتجاه الموجب والاتجاه السالب، وكلا الاتجاهين غير جيدين بالنسبة للاقتصاد ، إذ يعد الاستقرار الاقتصادي من الأهداف الرئيسة لواضعي السياسات الاقتصادية في بناء سياستهم النقدية من اجل تقديم الحلول والمعالجات للتقلبات الاقتصادية الدورية وغير الدورية التي تترك اثرها السلبي على الاقتصاد. ففي حال وجود فجوة موارد سالبة يعني ذلك ارتفاع مستويات الناتج المحتمل الوصول اليه مقارنة بالمستويات الحقيقة للناتج وهو ما يعني وجود طاقات معطلة، وفي حالة وجود زيادة في مستويات الطلب يمكن استغلال هذه الموارد المعطلة لزيادة الناتج وهو ما يؤدي إلى خفض معدلات التضخم ومن ثم تكون العلاقة بين المتغيرين علاقة عكسية ، اما في حالة وجود فجوة موارد موجبة فأن ذلك يعني ان مستويات الناتج الحقيقي تفوق مستويات الناتج المحتمل ومن ثم فأن زيادة مستويات الطلب في هذه الحالة تؤدي إلى ارتفاع مستويات الاسعار كونها تمثل ضغطا على الموارد المحدودة ومن ثم تكون العلاقة بين المتغيرين طردية(البنك المركزي العراقي،2018 :8).

(**) ان قيم الناتج المحلي الإجمالي بوصفها مؤشراً يعكس مستوى أداء اقتصاد ما لسنة معينة يمكن ان يكون مضللاً، إذ ان هذه القيمة تتوقف لا سيما في حالة الاقتصاد العراقي على سعر سلعة واحدة (كالنفط) يتحدد ثمنها في الأسواق الدولية، ويمكن ان تتذبذب من سنة إلى أخرى بحسب أحوال سوق النفط، بما ينعكس بشكل كبير على قيم الناتج المحلي الإجمالي.

ويمكن تتبع جدول(1)، الذي يوضح ارتفاع الناتج الحقيقي(GDP) من(66335848.2) إلى (174990175.0) مليون دينار خلال المدة من(2003–2013)، وبمعدلات نمو سنوية متباينة على اثر رفع العقوبات الاقتصادية من ناحية ، وارتفاع العائدات النفطية من ناحية أخرى ،إذ ارتفعت أسعار النفط من (28.81) دولاراً/ برميل عام 2003 إلى(108.62) دولاراً/ برميل عام 2013 ، لكن ما لبث ان شهد انخفاض الناتج الحقيقي إلى (169557865.0)عام 2014 محققاً بذلك معدل نمو سنوي سالب مقداره(3.1–%) ان هذا التراجع في مؤشرات النمو الاقتصادي ناجم عن انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية من جانب ،والتي انخفضت نحو (99.08) دولاراً/ برميل، وسيطرة تنظيم داعش على أجزاء من المحافظات العراقية ومنها المناطق النفطية من جانب اخر. اما المدة(2015–2019) فقد شهدت ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من (183616300.0) إلى (225058367.9) مليون دينار محققاً بذلك معدلات نمو سنوية بلغت (8.2%،6.9%) على التوالي . في عام2020 انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى(189398568.7) مليون دينار وبمعدل نمو سالب مقداره(15.8–) نتيجة الأزمة الاقتصادية بسبب فايروس كورونا المستجد(Covid–19) وانخفاض أسعار النفط العالمية، مما تجدر الإشارة اليه ان كمية النفط الخام المنتج انخفضت عام2020 إلى(1463.4) مليون برميل بعد ان كانت(1674.8) مليون برميل 2019 بنسبة انخفاض مقدارها(12.6%)،كذلك شهد معدل سعر برميل النفط انخفاضا خلال هذه المدة من(64.19) دولاراً/ برميل عام2019 إلى(41.67) دولاراً/برميل عام2020، أي بمعدل انخفاض مقداره (35.1%)(*OPEC 2020:42,*)، وباستقراء تذبذب تطورات اجمالي الناتج يلاحظ ان أداء النمو الاقتصادي قد كان متواضعاً وهذا يفسر بما تركته صدمة انخفاض أسعار النفط على الصعيد العالمي، من اثر على المجملات الاقتصادية الحقيقية للاقتصاد العراقي للمدة (2003–2020).

كما اتسمت المدة (2003–2011) انخفاض الناتج الحقيقي عن المحتمل مما سبب فجوة ناتج سالبة ناجمة الاختلال الكبير الذي يعانيه الناتج الحقيقي في الاقتصاد العراقي نتيجة لما يتصف به الاقتصاد العراقي من الريعية واختلال الهيكل الانتاجي واعتماده على الاستيرادات لسد النقص الحاصل في العرض السلعي، وكنتيجة طبيعية لتدني مساهمة القطاعات السلعية(عدا النفط) في توليد الناتج المحلي الاجمالي، فضلا عن ان مكونات سلة المستهلك العراقي استيرادية بامتياز وبنسبة تقع ما بين (70%–80%)(البنك المركزي العراقي، 2020: 12)، لاسيما وان العراق يفتقد إلى قاعدة انتاجية واسعة ومتنوعة وقوية توفر بالقدر الكافي احتياجاته ومن مختلف السلع. الامر الذي أدى إلى ابتعاد الناتج المحتمل بشكل كبير عن الناتج الحقيقي المتحقق لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم استغلال الطاقات الإنتاجية والموارد الطبيعية والبشرية بالشكل الأمثل، فضلا عن ضعف الاستجابة للتغيرات التي تحصل في الاقتصاد، ومن ثم عدم تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة.

اما المدة(2012–2020) اتسمت بارتفاع الناتج الحقيقي عن المحتمل ماعدا العامين(2014 نتيجة الحرب على داعش، و2020 جائحة فايروس كورونا)، مما سبب فجوة موجبة ناجمة عن ارتفاع أسعار النفط وزيادة مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي ،انعكست بزيادة الدخول ومن ثم زيادة الطلب وتقارب الناتجين وتقلص الفجوة كما في الشكل التالي.

شكل رقم(2)

الناتج الحقيقي والمحتمل وفجوة الناتج في العراق للمدة(2003–2020)

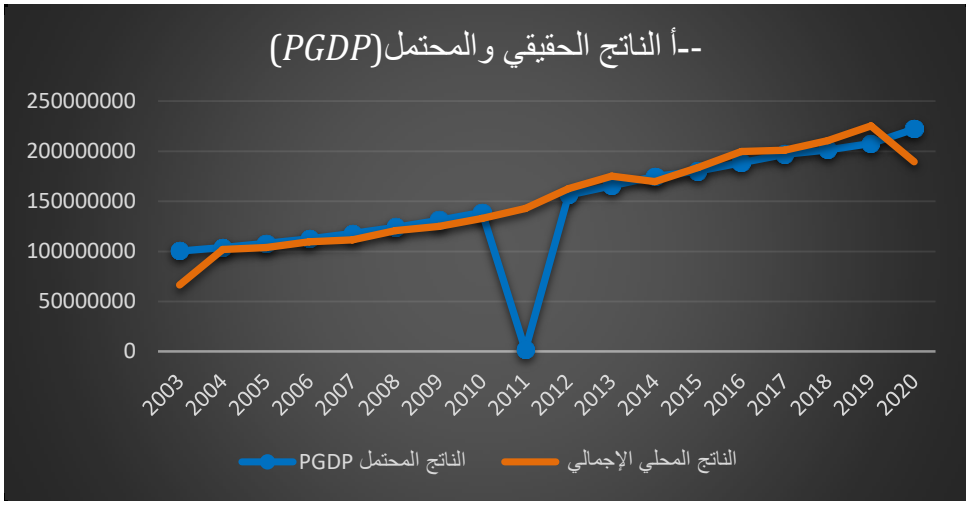

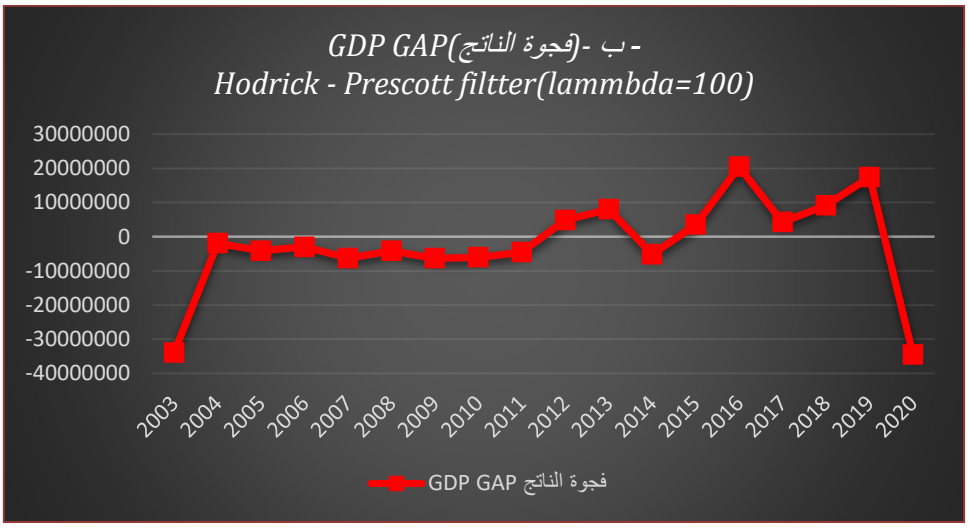

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

جدول(1)

الناتج المحلي الحقيقي GDP والمحتمل PGDP وفجوة الناتجGDP GAP في العراق للمدة(2003-2020)بطريقة (HP)

بالأسعار الثابتة(100=2007) مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الحقيقي GDP (1)	معدل النمو السنوي (2)	الناتج المحتمل PGDP (*)(3)	فجوة الناتج GDP GAP (*)(4) 4=(3) -(1)
2003	66335848.2	-	100283445	-33947596.8
2004	101845262.4	53.5	103735717	-1947269
2005	103568449	1.6	107719252	-4150803
2006	109368369	5.6	112365997	-2997628
2007	111455813	1.9	117766397	-6310583.6
2008	120626517	8.2	123980915	-41788773
2009	124702847	3.3	131006911	-637369
2010	132687028	6.4	138799957	-6068945
2011	142696722	7.5	14725150	-4555428
2012	162587533	13.9	156194897	4871383
2013	174990175	7.6	165414051	8001677
2014	169557865	-3.1	174744181	-5186316
2015	183616300	8.2	180115725	3500575
2016	199532100	8.6	188441289	20490811
2017	201059400	0.7	196809353	4250047
2018	210532887	4.7	201346205	9186682
2019	225058367	6.9	207650291	17408070
2020	189398568	-15.8	222164307	-34528701

المصدر: العمود (1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، مجاميع إحصائية لسنوات متفرقة.

– العمود (2) من عمل الباحثة ، والعمود (3) تم استخراجه استنادا إلى بيانات العمود (1) وعن طريق استخدام طريقة مرشح Hodrick -Prescott (filter) من خلال البرنامج الاحصائي (Eveiws9).

(*) تفترض طريقة مرشح هيدريك- برسكوت ان سلسلة الناتج المحلي الإجمالي$(GDP)(y_t)$ والتي تتكون من الاتجاه(trend) والدوري (cyclical) وحسب الصيغة الاتية *(Billmeier,2004:18):*

$$y_t = \mu_t + c_t$$

وتم تقدير اتجاه السلسلة الزمنية لـ (GDP) عن طريق تدنية وطرح القيم عن وسطها الحسابي حسب الصيغة الاتية:-

$$Min \sum_{t-1}^{T} (y_t - \hat{y}_t)^2 + \lambda \sum_{T-2}^{T-1} (\hat{y}_{t+1} - \hat{y}_t) - (\hat{y}_t - \hat{y}_{t-1})^2$$

حيث ان$\lambda = 100$ معلمة التمهيد *smoothing parameter* ؛ للمزيد من التفاصيل انظر:-

-Geraldine Slevin " potential output and the output Gap in Ireland", central bank of Ireland, 2001, p12.

ومن الجدير بالذكر ان دراسة اجمالي الناتج المحلي وحده لا تعطي الاّ صورة مزيفة للنمو الاقتصادي الحقيقي المرغوب في الاقتصاد، ويقصد به النمو الفعلي المصحوب بالتوسع في الإنتاج ومستوى التشغيل على خلاف النمو الريعي الناجم عن زيادة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج ، ولأجل إزالة التشوه القطاعي للاقتصاد العراقي وإعادة الحياة للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية والسلعية والخدمية يحتاج العمل المخطط والممنهج من كلا القطاعين العام والخاص والعمل على زيادة نسبة مساهمتها تدريجياً في الاقتصاد الوطني.

ثانياً: المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين بنية GDP

ان من المهم والضروري في سياق البحث بيان وتحليل بنية الناتج المحلي الإجمالي عن طريق تشخيص الاسهام النسبي للقطاعات الرئيسة فيه، والجدول(2) يشخص بوضوح تباين مساهمة القطاعات في تكوين الناتج ، إذ نلاحظ ارتفاع نسب مساهمة قطاعات معينة في الناتج الحقيقي على حساب قطاعات أخرى تحظى بنسب مساهمة منخفضة، في تكوين اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

جدول (2)

المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين بنية الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمده(2003 - 2020)

السنة	اجمالي القطاعات السلعية(%)	معدل النمو(%)	اجمالي القطاعات التوزيعية(%)	معدل النمو(%)	اجمالي القطاعات الخدمية(%)	معدل النمو(%)
2003	71	-	16.5	-	12.5	-
2004	64.9	-8.5	18.5	1.2	16.6	32.8
2005	64	-1.3	18.6	0.5	17.4	4.8
2006	63.9	-0.1	15.4	-17.2	20.7	18.9
2007	64.7	1.2	14.2	-7.7	21.1	1.9
2008	65.7	1.5	14	-1.4	20.3	-3.7
2009	65.6	-0.1	13.5	-3.5	20.9	2.9
2010	65.1	-0.7	14.3	5.9	20.6	-1.4
2011	65.3	0.3	14.3	0	20.4	-0.9
2012	65.4	0.1	16.7	16.7	17.9	-12.2
2013	66.7	1.9	17.1	2.3	16.2	-9.4
2014	66.3	-0.5	17.1	0	16.6	2.4
2015	66.9	0.9	16.7	-2.3	16.4	-1.2
2016	72.6	8.5	14.6	-12.5	12.8	-21.9
2017	71	-2.2	15.7	7.5	13.3	3.9
2018	68.65	-3.4	17.76	11.6	13.59	2.1
2019	70.51	2.6	16.33	-8.8	13.16	-3.3
2020	70.6	0.1	15.4	-6.0	14.1	6.7

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، مجاميع إحصائية متفرقة، بغداد: وزارة التخطيط.

حظى القطاع السلعي بنسبة أكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة مساهمة القطاعات التوزيعية والخدمية مجتمعة خلال المدة (2003–2020)، شكلت نسبة مساهمة القطاع السلعي في تكوين الناتج كمعدل متوسط (67.1%)، في الوقت الذي كانت فيه نسبة مساهمة كل من القطاع التوزيعي والخدمي كمعدل متوسط (15.9%) و(16.9%)على التوالي، وما ينبغي ملاحظته من تحليل بيانات الجدول ان القطاع السلعي يستحوذ على نسبة كبيرة في تكوين الناتج خلال المدة المدروسة، وهذا يفسر التدخل الكبير للحكومة ودورها في النشاط الاقتصادي والقائم على ركيزتين أساسيتين هما المساهمة النسبية للقطاع النفطي في بنية الناتج من ناحية ، والطابع البيروقراطي المنطوي على الإرث الاشتراكي من ناحية أخرى.

ان اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط الخام في تمويل موارده تسبب بزيادة نسبة مساهمة القطاعات السلعية في توليد الناتج المحلي الإجمالي على حساب تراجع إنتاجية قطاعات الاقتصاد الأساسية (التوزيعية والخدمية)، الأمر الذي انعكس في عدم تحقيق التوازن الاقتصادي، واستمرار تراجع نسبة مساهمة هذه القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وعدم دعم الحكومة للمنتوج المحلي لمنافسة المنتوجات المستوردة ، فهذه الاختلالات نجدها متجسدة بشكل واضح في الأنشطة الاقتصادية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ هنالك تحيز واضح نحو القطاعات السلعية على حساب القطاعات الخدمية والتوزيعية ، ويمكن تتبع المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي مع النفط للمدة (2003–2020) وبالأسعار الثابتة من خلال الجدول(6)، إذ يلاحظ تذبذب الأهمية النسبية للقطاعات السلعية في توليد الناتج المحلي الإجمالي وبنسب متقاربة من(71%) عام 2003 إلى (70.6%) في عام2020 وبمعدل نمو منخفض بلغ (0.1)، اما نسبة مساهمة القطاع التوزيعي في الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفضت من (16.5%) عام 2003 إلى (15.4%) عام 2020 وبمعدل نمو سالب بلغ (6.0–%) نتيجة تضرر معظم خدمات التجزئة والجملة والضيافة والإقامة والمطاعم وغيرها من الخدمات التي تركز على المستهلك بشدة من الإغلاق بسبب وباء(كوفيد–19) فقد أدى الإغلاق المؤقت لعدد كبير من المؤسسات وتطبيق قواعد التباعد الاجتماعي إلى تقليص عمليات معظم تلك المؤسسات التي تتعامل مع العملاء مباشرة، مع تداعيات بالغة على عملها(IOM,2020:13).

أما فيما يخص قطاع الخدمات فقد تحسنت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من(12.5%) عام 2003 إلى(14.1%) عام 2020، ويعود السبب في تلك الزيادة إلى ارتفاع معدل الإيجارات للقطاع الخاص متأثراً بالظروف التي مر بها البلد بعد عام 2003 ، وعودة الكثير من المهاجرين من الخارج ، والذي انعكس في زيادة الطلب على الدور والشقق المعروضة للإيجار مقابل قلة المعروض من الوحدات السكنية ، إذ لم يشهد البلد أية مشاريع إستراتيجية في مجال الإسكان مما أسهم في ارتفاع أسعار الإيجارات ، فضلا عن ارتفاع كلف البناء المتمثلة بمواد البناء وأجور العمل.

ان الشلل الحاصل في أداء القطاعات الاقتصادية (ماعدا النفط) جعل من الإيرادات النفطية تستحوذ على نسبة بالغة التأثير في الموازنة العامة للدولة طيلة مدة الدراسة، إذ وصل الاعتماد على هذا المصدر مديات قياسية كما في الجدول التالي.

جدول (3)

نسبة الإيرادات النفطية الفعلية إلى اجمالي الإيرادات العامة للمدة(2003-2020)

السنة	نسبة الإيرادات النفطية (%)	السنة	نسبة الإيرادات النفطية (%)
2003	89	2012	96
2004	99	2013	92
2005	95	2014	95
2006	98	2015	95
2007	93	2016	95
2008	96	2017	86
2009	93	2018	91
2010	97	2019	84
2011	92	2020	31.2

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- وزارة المالية، دائرة الموازنة ودائرة الحسابات الختامية للمدة(2003-2020)، بغداد .
-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي ، سنوات متفرقة.

يلاحظ من الجدول (3) ان نسبة الإيرادات النفطية الفعلية في الموازنة العامة شكلت نسبة مساهمة كمعدل متوسط نحو(93.6%) خلال المدة(2003– 2020)، وهذا يؤشر اختلالاً مالياً بالغ الأثر، ان الهيمنة الواضحة للريع النفطي، أدت إلى ضعف الترابط القطاعي بين قطاع النفط والقطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية ، وهذا يخلق حالة من الازدواجية في بيئة الاقتصاد العراقي متمثلة بتطور مساهمة القطاع النفطي وتخلف القطاعات الاقتصادية غير النفطية، التي يمكن تشخيصها وفقاً للنسب الموجودة في الجدول(4). إذ أن النمو في ظل ريعية الاقتصاد العراقي مرهون بالعوائد النفطية وليس بزيادة الانتاج وخلق الروابط بين القطاعات الاقتصادية ببعضها البعض .

جدول(4)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة(2004-2020)

السنة	نسبة قطاع النفط	نسبة قطاع الصناعة	نسبة قطاع الزراعة	نسبة القطاعات الاخرى
2004	54.5	1.5	7.1	36.9
2005	50.1	1.5	5.4	41.3
2006	50.0	1.6	7.0	41.4
2007	52.7	1.6	6.9	40.7
2008	54.5	1.6	4.9	39.9
2009	54.0	2.1	3.9	40.0
2010	51.3	2.1	3.9	42.3
2011	51.7	2.0	4.2	41.7
2012	51.3	1.8	4.5	43.1
2013	49.2	1.5	3.7	45.1
2014	51.3	1.2	4.2	43.2
2015	55.1	0.8	2.0	42.1
2016	64.48	0.85	2.13	32.5
2017	63.69	1.16	1.83	33.05
2018	62.5	0.96	2.3	34.24
2019	59.22	1.03	3.45	36.3
2020	60.1	0.81	2.1	36.99

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، مجاميع إحصائية متفرقة، بغداد: وزارة التخطيط.

ومن متابعة بيانات الجدول(4) ، يلاحظ إن انتعاش القطاع النفطي (The recovery of the oil sector) بعد استئناف تصديره عام 2003 انعكس بهيمنته الكبيرة على مجمل القطاعات الإنتاجية الأخرى، سواء من خلال إيراداته التي تشكل نحو (98%) من حصيلة إجمالي الصادرات أو من خلال نسبة مساهمة إيراداته التي بلغت (99%) في الميزانية العامة للبلد لعام 2004، بلغت نسبة مشاركته في الناتج المحلي كمعدل متوسط نحو (55.0%) للمدة (2003–2020)، الامر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات السلعية كمعدل متوسط نحو (67.1%) وهو حسب مؤشره النسبي والكمي يعكس مشاركة كبيرة للقطاع السلعي قد تجعل الملاحظ لهذه النسب يحكم بتقدم الاقتصاد العراقي، إلاّ انه عندما نأخذ نسبة مشاركة القطاع الصناعي والبناء والتشييد والماء والكهرباء ضئيلة جداً، ومن متابعة بيانات الجدول السابق، يلاحظ أن قطاع الصناعة لم يتمكن من تحقيق نسبة مشاركة في الناتج ذات ثقل في المدة المدروسة بلغت كمعدل متوسط نحو(1.4%) ،كما ان قطاع الزراعة لم يكن في حال افضل من القطاع الصناعي، إذ سجل نسب مشاركة متدنية في تكوين الناتج المحلي بلغت كمعدل متوسط نحو (4.0%)، اما بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى شكلت نسبة مساهمتها نحو(39.4%) كمعدل متوسط

خلال المدة(2003–2020)، ساهم فيها قطاع النقل وقطاع تجارة الجملة والمفرد بأعلى مستوى مساهمة مستفيدين من الانفتاح التجاري على الأسواق الخارجية وزيادة الاستيرادات.

وعليه ؛ تبرز ضرورة توليد النمو في القطاع غير النفطي بغية جعل الاقتصاد أكثر قوة ومتانة في مواجهة الصدمات الخارجية وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل والسعي نحو بدائل لتمويل المشاريع التنموية من خلال إعادة النظر في توزيع التخصيصات الاستثمارية على القطاعات الاقتصادية والإجراءات التنفيذية المتبعة باتجاه تعزيز دور القطاعات الأساسية المنتجة والمشغلة للأيدي العاملة بما يضمن تحفيز النمو في كافة القطاعات الاقتصادية دون حصره في قطاع أو نشاط معين.

ثالثاً: تكوين وتراكم رأس المال الثابت

إن اهتمام متخذي القرار الاقتصادي بتكوين رأس المال الثابت في عملية البناء الاقتصادي، يأتي لأنهُ يعد من المؤشرات المهمة للتقدم والنمو الاقتصادي في البلد، وتكمن أهميته في العملية الإنتاجية لأنه يمثل العنصر المادي لها، وهو يعبر عن مجموع الإضافات السنوية للأصول الثابتة مخصوما منها الأصول التي تم التخلص منها، وتنقسم الأصول الثابتة إلى نوعين، أصول ثابتة ملموسة وتشمل (الأبنية السكنية، الأبنية غير السكنية والإنشاءات، المكائن والمعدات وسائط النقل والاتصالات، الأصول المفتلحة[*])،أما الأصول الثابتة غير الملموسة فتشمل (استكشاف المعادن، برامج الكومبيوتر، الأعمال الترفيهية والأدبية والفنية، الأصول الثابتة غير الملموسة الأخرى) (البنك المركزي العراقي، 2:2020) .

أما تراكم رأس المال (Capital accumulation) فيمكن تعريفة بأنه الإضافات الصافية إلى ما لدى البلد فعلا من منشآت ومعدات ومخزون من الموارد الأولية والسلع، وهذه الإضافات تعني زيادة مقدرة البلد على الإنتاج ومن ثم زيادة متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات أي ارتفاع مستوى معيشته وهذا هو المقصود بتعبير النمو الاقتصادي (توفيق، 2011: 405-409)، ويمكن تقدير تراكم (مخزون) رأس المال المادي (k)، باستخدام طريقة الجرد الدائم (The way the permanent inventory) وتعد هذه الطريقة من الأكثر شيوعا لحساب مخزون رأس المال، إذ تفترض أن مخزون رأس المال في مدة ما، عبارة عن تراكم الاستثمارات الثابتة للسنوات السابقة، مع الأخذ بالحسبان العمر الافتراضي للأصول الرأسمالية، واختلاف درجة الإنتاجية فيما بين الأصول، ويحسب مخزون رأس المال وفق طريقة الجرد الدائم بالصيغة التالية (علوش،2015 : 15):-

$$K_t = K_{t-1} - 1(1 - \delta) + I_t$$

(*) المقصود بالأصول المفتلحة الغابات والحيوانات والبساتين والحقول التي يتدخل في إنشاءها الإنسان لاستخدامها في إنتاج الأخشاب والفواكه والألبان ... الخ

إذ تمثل:-

K_t= مخزون رأس المال الثابت.

K_{t-1}= المخزون الابتدائي.

δ = معدل اندثار رأس المال.

I_t= إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

أما فيما يتعلق بمعدل الاندثار للأصول الرأسمالية للاقتصاد العراقي فسوف نقييد الاندثار بطريقة بسيطة من خلال افتراض أن جميع أشكال رأس المال يستهلك بمعدل ثابت وفي الواقع العملي فأن المتوسط المقبول هو (5%) سنويا ومن ثم يكون إجمالي رأس المال المتراكم في الاقتصاد العراقي يساوي:

$$K_t = 0.95K_t + I_t$$

إذ تمثل K_t رأس المال في السنة الحالية، ولبناء السلسلة الزمنية لمخزون رأس المال، التي تفترض إمكانية انعدام قيمة الأصل الثابت خلال مده أقصاها مقلوب معدل الاندثار، تستخدم الصيغة الآتية(علوش، 2015: 16):

$$k_t = \sum_{I=0}^{t-1} (1-\delta)^t I_{t-1} + (1-\delta)^t K_0$$

كما إن الأصول في الواقع العملي غالبا ما تبقى في حالة الاستخدام مدى الحياة، إلا أن كفاءة هذه الأصول تتناقص مع الزمن، ويتطلب بناء السلسلة الزمنية لمخزون رأس المال تحديد قيمة مخزون رأس المال في المدة الابتدائية (K_0) من خلال حساب متوسط التراكم في السنوات الخمسة الأولى من مدة الدراسة، إلا أن معظم الباحثين أتباع نهج (Harberger,1978)، الذي يفترض أن الاقتصاد في البداية في حالة مستقرة، أي في حالة ثبات رأس المال(Lee & Hong, 2010: 6).

ولتوضيح ذلك يمكن من خلال بيانات جدول (5) رصد تطورات تكوين وتراكم رأس المال في الاقتصاد العراقي وللمدة (2003–2020)، والذي يظهر انتعاش تكوين رأس المال بعد عام 2003 ، إذ شهد الاقتصاد العراقي نشاطاً استثمارياً مرتفعاً خلال المدة (2003–2014)، إذ ارتفع من (4328.02) مليون دينار عام 2004 وبمعدل تغير سنوي بلغ (30.4%) إلى (25480.3) مليون دينار عام 2014 وبمعدل تغير سنوي بلغ (17.8%) ، ويعزى ذلك إلى زيادة الإنفاق العام من الموازنة العامة على تكوين رأس المال الثابت مما أدى إلى تنامي الاستثمارات الحكومية بمجمل مكوناتها، كما شهد تكوين رأس المال أعلى معدل تغير سنوي خلال العامين (2005-2006) إذ بلغ (-98.97% 99.88%) على التوالي، وذلك لزيادة تكوين رأس المال الثابت إلى (8650.59-17212.5) مليون دينار للعامين نفسهما، إلا أن هذه الزيادات لا تمثل زيادات حقيقية بقدر ما هي تعويض وتغطية لآثار الدمار المادي والاندثار الفني الذي لحق بالطاقات الإنتاجية التي كانت موجودة فعلاً.

ثـم انخفـض اجمـالي تكـوين رأس المـال الثابـت خـلال المـدة(2018–2015) نحـو (24871.3–17561.6) مليـون دينـار وبمعـدل تغيـر سـنوي تـراوح بـين (2.4–،15.8–) علـى التـوالي، إذ شـهد الاقتصاد العراقي خلال عام 2015 ركوداً واضحا في معظم أنشطة القطاعات الاقتصادية تمثل بمعدل النمو الحقيقي السالب للاقتصاد وذلك نتيجة للانخفاض الحاد الذي تشهده الاسواق العالمية في أسعار النفط ابتداء من النصف الثاني من عام 2014 ،الامر الذي جعل الاقتصاد العراقي امام تحدٍ صعب و أزمـة اقتصـادية حقيقيـة ناجمـة عـن ريعيـة اقتصـاده مـن خـلال اعتمـاده علـى الـنفط كمصـدر رئيسـي للإيرادات، إذ إن (95%) من إيرادات موازنـة الدولـة تعتمد بنحـو كلـي علـى مـوارد الـنفط، الامـر الـذي انعكس بعجز واضح في الموازنة العامة الاتحادية للدولة، إذ تزامن ذلك مع افتقاد العراق سياسة تنويع مصادر الدخل، وانحسار الطاقة الانتاجية المحلية المتمثلة بانكفاء أنشطة الصناعة والزراعة بالشكل الذي أدى إلى نقص في العرض الكلي غير القادر على اللحاق بمستوى الطلب الكلي مما فتح قناة استيرادية واسعة، فضلا عن تدهور البنى التحتية الناجمة عن عقود ما قبل عام 2003 ،إلى جانب تكاليف الحرب على الارهاب و تفاقم أزمة النازحين من المحافظات الخاضعة لسيطرة عصابات (داعش) الارهابية التي ألحقت الضرر بالاقتصاد غير النفطي من خلال تدمير البنى التحتية والاصول وتعطيل حركة التجارة وتدهور ثقة المستثمرين(البنك المركزي،2015 :16).

وفي عام 2019 سجل ارتفاعاً ملحوظاً في اجمالي تكوين رأس المال الثابت وصل نحو(32330.3) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي موجب(45.7%)، نتيجة التعافي التدريجي للاقتصاد العراقي في النشاط الاقتصادي غير النفطي ولا سيما الزراعة والكهرباء والماء ، إذ كانت الزراعة من بين القطاعات الرئيسة غير النفطية التي نمت بقوة في عام 2019 ، فقد ارتفعت بنسبة كبيرة بلغت(39%) بسبب هطول الأمطار الغزيرة ، وزاد انتاج التصنيع والبناء والتشييد، وهي قطاعات رئيسة توظف قوة عاملة غير منظمة كبيرة، وأدى ارتفاع الأجور الحكومية وزيادة الإنفاق العام، ووفرة محاصيل المزارعين، إلى زيادة الاستهلاك ورفاهية الأسر المعيشية (البنك المركزي ،2019: 48).

الجدول (5)

إجمالي تراكم رأس المال الثابت بحسب القطاعات الاقتصادية للمدة (2003-2019)

بالأسعار الثابت لسنة الأساس (100=2007) مليون دينار

السنة	إجمالي تكوين رأس المال (1)	معدل التغير السنوي (2)	إجمالي تراكم رأس المال (3)	معدل التغير السنوي (4)	التراكم ومعدلات التغيرات السنوية في القطاعات الاقتصادية					
					قطاع الزراعة (5)	معدل التغير السنوي (6)	قطاع الصناعة (7)	معدل التغير السنوي (8)	قطاع الخدمات (9)	معدل التغير السنوي (10)
2003	*-----	-	42013.69	4.78	4185.87	-5	5889.67	-5	12515.65	-5
2004	4328.02	30.4	44241.01	5.30	3986.72	-4.75	5891.79	0.03	12398.75	-0.93
2005	8650.59	99.8	50679.56	14.5	3858.41	-3.21	5687.38	-3.46	13947.30	12.4
2006	17212.5	98.9	65358.08	28.9	3954.39	2.4	5811.11	2.1	16474.44	18.1
2007	5657.30	-67.1	67747.47	3.6	3769.80	-4.6	5720.35	-1.56	18729.26	13.6
2008	9948.71	75.8	74308.8	9.6	3593.01	-4.6	5572.95	-2.57	26593.46	41.9
2009	5907.11	-40.6	76513.16	2.9	3418.00	-4.87	5614.04	0.7	28477.46	7.08
2010	11540.2	95.3	84227.7	10.0	3254.87	-4.7	5691.11	1.3	32173.35	12.9
2011	11936.7	3.43	91953.02	9.1	3269.23	0.4	5871.73	3.1	34051.18	5.83
2012	15799.5	32.3	103154.9	12.1	3261.07	-0.24	6205.59	5.6	37965.02	11.4
2013	21622.4	36.8	119619.5	15.9	3564.81	9.3	7468.11	20.3	45409.47	19.6
2014	25480.3	17.8	139118.8	16.30	3704.89	3.92	7989.54	6.98	51003.77	12.3
2015	24871.3	-2.4	157034.2	11.4	4080.9	9.0	22085.9	63.8	58267.6	12.5
2016	12785.1	-94.5	161967.6	3.0	4457.2	8.4	28340.8	22.1	60197.8	3.2
2017	20335.2	37.1	174204.4	7.0	4884.5	8.7	39284.3	27.9	64513.6	6.7
2018	17561.6	-15.8	183055.0	4.8	5159.6	5.3	47209.4	16.8	68440.4	5.7
2019	32330.3	45.7	206233.3	11.2	5634.0	8.4	64624.2	26.9	76840.9	10.9
معدل النمو المركب	%10.86		%10.86		% -1.72		%2.17		%14.79	

المصدر: العمود (1) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، إعداد متفرقة، بغداد: وزارة التخطيط.

- الأعمدة (2)، (3)، (4)، (5)، (6)، (7)، (8)، (9)، (10) من عمل الباحثة بالاعتماد على العمود (1) والملحق رقم(1).
- (*) إجمالي تكوين رأس المال الثابت لسنة 2003 غير متوفر بسبب أحداث عام 2003.

ولوحظ ايضاً من الجدول (5) إن تراكم رأس المال الإجمالي بعد عام 2003 شهد تصاعدا بشكل مستمر، إذ ازداد من (42013.69) مليون دينار عام 2003 إلى (206233.3) مليون دينار عام 2019 وبمعدل تغير سنوي بلغ (11.2%) وبمعدل نمو مركب بلغ (10.96%)، ويعزى ذلك لدور القطاع الخاص في القيام ببعض النشاطات الاقتصادية في إيجاد فوائض اقتصادية ومالية لتمويل بعض الاستثمارات المحلية بعد أحداث عام 2003، أما فيما يتعلق بتراكم رأس المال في القطاعات الاقتصادية، فقد شهد القطاع الزراعي ارتفاعا من (4185.879) مليون دينار عام 2003 إلى (5634.0) مليون دينار في عام 2019 وهذا يعود للاهتمام الذي شهده هذا القطاع من الحكومة من خلال تسهيل منح القروض الزراعية وتوفير المستلزمات الزراعية الامر الذي أدى إلى زيادة المساحات

المزروعة بنسبة (167.7%) (البنك المركزي العراقي،2019: 24)، أما معدلات تغيراته السنوية فارتفعت من معدل تغير سنوي سالب بلغ (5-%) عام 2003 إلى معدل تغير سنوي بلغ (8.4%) في عام 2019، إذ ارتفع تكوين رأس المال للقطاع الزراعي من الصفر في عام 2003 إلى (732.4) مليون دينار عام 2019 كما في الملحق رقم (1) .

أما التراكم في القطاع الصناعي فارتفع من (5889.67) مليون دينار عام 2003 إلى (64624.2) مليون دينار في عام 2019، أما معدلات تغيراته السنوية فارتفعت من معدل تغير سنوي سالب بلغ (5-%) عام 2003 إلى معدل تغير سنوي بلغ (26.9%) في عام 2019.

وأما ما يخص القطاع الخدمي فقد ارتفع من (12515.65) مليون دينار عام 2003 إلى (76840.9) مليون دينار في عام 2019، إما معدلات تغيراته السنوية ارتفعت من معدل تغير سنوي سالب بلغ (5-%) عام 2003 إلى معدل تغير سنوي بلغ (10.9%) في عام 2019، نتيجة تركز الاستثمارات في نشاط ملكية دور السكن بالنسبة للقطاع الخاص، إذ ارتفع تكوين رأس المال في القطاع الخدمي من صفر عام 2003 إلى(11822.6) مليون دينار كما في الملحق رقم (1).

مما تقدم يمكن استنتاج ان الاقتصاد العراقي ينقسم إلى قسمين: **القسم الأول** القطاع النفطي وهو القطاع المتقدم ،إذ تبلغ قيمة النفط المصدر أكثر من (90%) من قيمة الصادرات الكلية للبلد وما يشمله هذا القطاع من مشاريع، والايرادات العامة، فضلا عن كونه يشكل أكثر منم نصف الناتج المحلي الإجمالي، اما **القسم الثاني**: يشير إلى بقية القطاعات الاقتصادية، وتجدر الإشارة إلى ان أواصر الترابط بين القطاعين ضئيلة ويقتصر تفاعلهما على امداد الطاقة من القسم المتقدم إلى الاخر، وتنفيذ بعض الخدمات الهامشية من القطاع الثاني إلى المتقدم، ان ما سبق يجسد حالة عدم التنويع الاقتصادي التي يرافقها طلب محلي متنوع على مختلف السلع والخدمات مما يفضي إلى زيادة الاعتماد على الخارج لتلبية الطلب المحلي المتنامي.

الاستنتاجات والتوصيات:

اولاً: الاستنتاجات:

1. يعاني العراق من ازمة مركبة (اقتصادية– صحية– سياسية) هي الأكثر خطورة منذ عقدين لا سيما مع اختلال هيكل الموازنة العامة المعتمدة على الريع النفطي بنسبة تقارب (95 %) تقريبا.
2.يفتقد الاقتصاد العراقي إلى قاعدة انتاجية واسعة ومتنوعة وقوية توفر بالقدر الكافي احتياجاته ومن مختلف السلع. الامر الذي أدى إلى ابتعاد الناتج المحتمل بشكل كبير عن الناتج الحقيقي المتحقق لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم استغلال الطاقات الإنتاجية والموارد الطبيعية والبشرية بالشكل الأمثل، فضلا عن ضعف الاستجابة للتغيرات التي تحصل في الاقتصاد، ومن ثم عدم تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة.
3. يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات واضحة متجسدة بانعدام التناسب بين مساهمات القطاعات الأساسية في تكوين GDP، إذ يلاحظ الاعتماد الشديد على القطاع النفطي، كما في الوقت نفسه تنخفض مساهمة هذا القطاع في امتصاص الفائض من القوة العاملة، مما ترتب على اثره اختلالات هيكلية وبنيوية في الهيكل الإنتاجي، إذ برهنت هذه الاختلالات على صحة انقسام الاقتصاد العراقي الى قسم متقدم متجسد بالقطاع النفطي، وقسم تتضاءل فيه معدلات النمو القطاعي متجسدة ببقية القطاعات الاقتصادية، فضلا عن ضعف أواصر الترابط بين القسمين.
4.ان اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط الخام في تمويل موارده تسبب بزيادة نسبة مساهمة القطاعات السلعية في توليد الناتج المحلي الإجمالي على حساب تراجع إنتاجية قطاعات الاقتصاد الأساسية (التوزيعية والخدمية)، الأمر الذي انعكس في عدم تحقيق التوازن الاقتصادي، واستمرار تراجع نسبة مساهمة هذه القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وعدم دعم الحكومة للمنتوج المحلي لمنافسة المنتوجات المستوردة ، فهذه الاختلالات نجدها متجسدة بشكل واضح في الأنشطة الاقتصادية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ هنالك تحيز واضح نحو القطاعات السلعية على حساب القطاعات الخدمية والتوزيعية.

ثانياً: التوصيات:

1.ان الاختلالات البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي تتطلب تحقيق الانسجام بين السياسات الاقتصادية الكلية، بهدف ادخال الإصلاحات الفنية والاقتصادية القطاعية في جميع القطاعات الأساسية عبر خطة اقتصادية تأشيريه شاملة.
2.ضرورة إعادة هيكلة قطاع النفط من خلال توجيه ايراداته الناجمة عن عمليات التصدير، لا لمجرد تشغيل جهاز الدولة وتمويل الانفاق العام الذي يذهب معظمه للاستهلاك، انما يتطلب الامر تحويل موارد

النفط الى تحقيق التنمية البشرية من خلال الاستثمار في بناء رأس المال البشري وتحديث البنى الارتكازية وتنويع القاعدة الإنتاجية.

3. تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي من خلال دعم القطاعات الإنتاجية لاسيما الزراعة والصناعة فضلا عن القطاع التوزيعي والقطاع الخدمي من خلال مساهمة القطاع الخاص، وفتح الباب امام الاستثمارات الأجنبية، مما يقلل الاعتماد على الإنتاج النفطي ويحفز النمو الاقتصادي ويولد فرص عمل.

4. خلق شراكات اقتصادية مع دول الجوار وحسب حاجة الاقتصاد العراقي لاسيما في قطاعي الزراعة والنقل لتكون بمثابة المصدات التلقائية للدفاع عن المنتج المحلي في ضوء المنافسة غير العادلة التي يتعرض لها حاليا ومواجهة سياسية الاغراق التي تتبعها تلك الدول.

ملحق رقم (1)

تكوين رأس المال الثابت في القطاعات الاقتصادية للمدة (2003-2019)

السنة	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات	الإجمالي في الاقتصاد ككل
2003	0	0	0	-----
2004	10.14	296.61	508.88	4327.98
2005	71.03	90.18	2168.49	8650.59
2006	288.9	408.1	3224.5	17212.5
2007	13.13	199.79	3078.54	5225.25
2008	11.7	138.62	8800.67	9907.3
2009	4.64	319.74	3213.67	5907.11
2010	7.77	357.77	5119.76	11540.2
2011	177.1	465.18	3486.5	11937
2012	155.3	627.44	5616.4	15799.5
2013	466.8	1572.8	9342.7	26043
2014	318.32	894.833	7864.77	20411
2015	561.3	14495.8	9814.0	24871.3
2016	580.3	7359.2	4843.6	12785.1
2017	650.1	12360.6	7325.1	20335.2
2018	519.3	9889.3	7153.0	17561.6
2019	732.4	19775.3	11822.6	32330.3

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد متفرقة.

المصـــادر

اولاً: باللغة العربية:-

1. الافندي ،محمد احمد.(2017). النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية (الجزء الثاني) ،مركز الكتاب الاكاديمي، الأردن .

2. البنك المركزي العراقي.(2018). المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، بغداد.

3.البنك المركزي العراقي.(2019). دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي، التقرير السنوي عن دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في إدارة التضخم ، بغداد .

4. تودارو، ميشيل.(2006). التنمية الاقتصادية ،تعريب محمود حسن حسني ،دار المريخ للنشر، السعودية .

5. توفيق، محب خلة.(2011). التطور واقتصاديات الموارد: دراسة خاصة بتطور الفكر والوقائع الاقتصادية واقتصاديات موارد عناصر الإنتاج، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

6.جوارتيني ، جميس، استروب ، ريجارد .(1999). الاقتصاد الكلي ، دار المريخ للنشر ، الرياض .

7.ساموبلسون، نوردهاوس .(2006). الاقتصاد، ترجمه هشام عبدالله ،عمان .

8.صولو، روبرت.(2003).نظرية النمو ،ترجمة ليلى عبود، مراجعة محمد دويدار، الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

9. علوش، محمد باقر.(2015). حساب معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج سولو المطور للمدة(1980–2014)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد (11) ، العدد(31).

10. معروف ، هوشيار .(2005). تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان .

ثانياً: باللغة الأجنبية:-

1. JOHES, C. I. (2000). Theorie de la croissance endogene, (F. MAZEROLLE, Trad.) Bruxelles, Belgique: Les editions De Boeck Universite. .Central Bank of Ireland, 5/RT/01

2. Blanchard ,Et cohen D.(2007).Macrceonomic ,pearson Eduction fvance.

3. Darin.(2007). Acemogln Moderm Economic Growth Massachuaetts Institute of technology.

4. Geraldine, Slevin. (2001.)"Potential output and the output gap in Ireland

5. IOM (International Organization for Migration).(2020). Impact of COVID-19 on Small and Medium-Sized Enterprises in Iraq. Iraqvision for sustainable development 2030 (mop.gov.iq).

6. Jong-Wha Lee and Kiseok Hong.(2010). Economic Growth in Asia: Determinants and Prospects, ADB Economic Working Paper Series No:220/September.

7. P.Samuelson ,N.William.(1992). « Economics » 14th edit , USA, Mc Graw-Hill.